

البحرين: الأقلام الحرّة تحت نيران السّلطة

في اليوم الدّولي لإنهاء الإفلات من العقاب
على الجرائم المرتكبة ضدّ الصّحافيين





تصميم:

كتابة ونشر:



«سلام» للديموقراطية وحقوق الإنسان

info@salam-dhr.org

SALAMDHR1



salam_dhr



من نحن:

سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان (SALAM-DHR) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تسعى إلى الحفاظ على المبادئ العالمية للكرامة والاحترام من خلال حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في سعيها لتحقيق هذه الرؤية، تهدف منظمة «سلام» للتأثير على الحكومات الأوروبية والأمم المتحدة لتحسين الوضع الحقوقي في الشرق الأوسط، وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والديمقراطية.

لتحقيق هذه الأهداف، تقوم منظمة «سلام» بالرصد والتحليل، وإصدار التقارير، وتقديم توصيات بشأن السياسات والتشريعات، وتنظيم حملات الدعوة، وتقيم دورات تدريبية، وتبني تحالفات فعّالة.

تساهم منظمة «سلام» بفعالية في التعاون الدولي من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك إصدار تقارير بديلة عن مواضيع حقوق الإنسان الرئيسية، وتنسيق الائتلافات، والضغط من أجل إصلاح المؤسسات الرسمية الخاطئة، وتوضيح مواقف المنظمات غير الحكومية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، البرلمان الأوروبي، والهيئات المحلية المختلفة.

ترحب منظمة «سلام» بجميع الملاحظات والاستفسارات حول مختلف المواضيع والقضايا الحقوية.

المفهرس

- 5 المقدمة
- 7 وقائع حول الإفلات من العقاب
- 10 إستخدام إسقاط الجنسيّة كسلاح ضدّ الصحفيين
- 13 دور جهاز الأمن الوطني في الجرائم المرتكبة ضدّ الصحفيين
- 15 سحب تراخيص مراسلي الوكالات الأجنبيّة واستهدافهم
- 17 قانون الصحافة في البحرين واستخدام السلطة للقوانين في تكميم الأفواه
- 19 تصنيف بعض الدّول والمنظّمات الدّوليّة للبحرين في حرّيّة الصحافة
- 22 الخاتمة
- 23 التّوصيات

المقدمة

إنّ الإفلات من العقاب يشجّع على مزيدٍ من الجرائم ضدّ الصحفيين الذين يؤدّون عملهم بنقل الأخبار والمعلومات والصّور والتّسجيلات المرئية، ودليلٌ على غياب القانون واعوجاج العدالة .

تلجأ السّلات في البحرين لقمع حرّية الكلمة وحرّية الصحافة، وتطلق أيدي أجهزة الأمن - وعلى رأسهم أفراد جهاز الأمن الوطني - لإخفاء انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والفساد والجرائم. وباتت في البحرين ثقافة الإفلات من العقاب سائدةً في وسط الأجهزة البوليسية، التي أدّت إلى مزيدٍ من التعذيب والقتل ضدّ النّشطاء والصحفيين. ويؤدّي الإفلات من العقاب إلى رعب المجتمع جرّاء غياب دور الأجهزة القضائيّة.

الجّلايين في الأجهزة الأمنيّة البحرينيّة - وفي مقدّماتهم جهاز الأمن الوطني - يتمتّعون بحصانة من العقاب، وجميع حوادث القتل والتّعذيب مرّت دون عقاب، يعدّبون الصحفيين والنّشطاء وهم يعلمون أنه من غير المحتمل أن يتمّ محاسبتهم على أفعالهم.

رئيس وزراء البحرين زار الجّلايد والضّابط مبارك بن حويل سنة 2013 في منزله، والمتهّم بتعذيب الأطبّاء وتعذيب الحقوقي محمّد سلطان، عضو منظمة سلام، وقال له: «إنّ القانون لا يطبّق عليكم من يطبّق عليكم». الحادثة مسجّلة فيديو ومنتشرة على موقع التواصل الاجتماعي يوتيوب (<https://www.youtube.com/watch?v=YVundvyyNS8>).

وبسبب عواقب الإفلات من العقاب البعيدة المدى، خاصة في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضدّ الصحفيين، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في جلستها الـ68 في 18 ديسمبر 2013، والذي تمّ فيه إعلان يوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر كاليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب للجرائم المرتكبة ضدّ الصحفيين. ويحثّ هذا القرار الدّول الأعضاء على اتّخاذ تدابير جازمة لوضع حدّ لثقافة الإفلات من العقاب.

وقائِع حول الإفلات من العقاب



الإعلامي عبد الكريم فخرأوي: والمؤسس المشارك لجريدة الوسط التي تم إغلاقها من قبل السلطات البحرينية، تم اغتياله داخل إحدى غرف التعذيب التابعة لجهاز الأمن الوطني بتاريخ 12 أبريل 2011. ذهب فخرأوي إلى مركز الشرطة بتاريخ 5 أبريل 2011 لتقديم شكوى بخصوص محاولة هدم بيته من قبل قوات عسكرية، فتم احتجازه وتوجيه له تهمة تليفيق الأخبار المزيفة، وتم تعذيبه حتى فارق الحياة، والصّور التي أخذت أثناء تشييع جثمانه أثبتت آثار التعذيب الوحشي، واعتبرت أدلةً موثقةً ومسجلةً في كشاوى في الأمم المتحدة. السلطات البحرينية لم تفتح تحقيق فعلي ضدّ هذه الجريمة، وضلّ المسؤولون يتمتّعون بحصانة الإفلات من العقاب وهي السياسة السائدة في البحرين.

الإعلامي زكريا العشيرى: مدوّن وصحفي، عمل كاتباً لموقع أخباري محلي في منتدى إلكتروني في قرية الدّير في البحرين، قُتل بتاريخ 9 أبريل 2011 أثناء احتجازه في سجن الحوض الجاف. في 2 أبريل أعتقل العشيرى ووجهت إليه تهمة نشر أخبار كاذبة والتّحريض على كراهية النّظام والدّعوة لقلب نظام الحكم، وتمّ تعذيبه حتى الموت، ولقى مصرعه بتاريخ 9 أبريل 2011. كان خمسة شهود معتقلين مع العشيرى في نفس الرّزانة واستطاعوا الإدلاء بشهادتهم في المحكمة وإيضاً تمّ توثيق الشّهادة في محضر التّحقيق الذي فُتح أثناء تواجد لجنة التّحقيق الدّولية «اللجنة المستقلة لتقصّي الحقائق».

كان من بين الشهود الحقوقي محمّد سلطان، وهو عضو منظمّة سلام للديمقراطيّة وحقوق الإنسان. الشهود تعرّفوا على الجناة وهم خمسة متّهمين باكستانيين الجنسيّة تمّ الإشارة إليهم بالبنان أمام قاضي التّحقيق في المحكمة، ولكن محاكم البحرين برأه القضاة وتجاهلت الأدلّة المصوّرة التي أخذت أثناء مراسم دفن الجثة. وتمّ تجاهل إفادات الشهود، وتمّ تجاهل ما خلصت إليه تحقيقات اللّجنة المستقلّة التي أكدت أنّ العشيري تعرّض للتّعذيب عن طريق الكدمات على جسده وتوقّف أثناء احتجازه في سجن الحوض الجاف. وأفادت اللّجنة أنّ أحد الشهود الذي كان رهن الاعتقال مع العشيري سمع أحد الحراس يقول «أنّه مات».

أحمد إسماعيل حسن الصّمدي: صحفي ومصوّر يعمل على تغطية الاحتجاجات المناهضة للحكومة في البحرين، توقّف بطلق ناريّ أثناء تغطية الاحتجاجات في موسم سباق الفورمولا 1 في قرية سلماباد مساءً بكاميرا فيديو. وتمّ إطلاق الرصاص على الفخذ الأيمن العلوي من قبل ميليشيا من حوالي 400 متر من سيارة تويوتا لاند كروزر. تمّ نقل أحمد إلى المستشفى ولكنّه توقّف في الساعة 4:30 صباحاً، ودفن خلال 24 ساعة من وفاته، ولم تفتح السّلطات تحقيق ضدّ المجرمين، ولم تستلم عائلته شهادة الوفاة. وفي تشييع جنازة أحمد قُتل صبيّ يبلغ من العمر 15 سنة من قبل قوّات مكافحة الشغب.

حسين جعفر حبيب: 21 عاماً، مصوّر وناشط إعلامي نشرت صورته بوكالة فرانس برس ووسائل إعلام أخرى، وحصد العديد من الجوائز في التّصوير الفوتوغرافي على الصّعيد الدّولي. اعتقل من مطار البحرين بتاريخ 31 يوليو 2013، وتعرّض حبيب للتّعذيب الشّديد، وأصدر القضاء حكمه بسجن حبيب بتاريخ 28 ابريل 2014 بالسجن 5 سنوات. حبيب استطاع التّعرف على الضّابط الجلّاد الذي عدّبه مع آخرين وهو

الضّابط فوّاز الصّميم، ولكنّ القضاء البحريني تجاهل الإفادات ليبقى الجلّادين في البحرين دون عقاب.

أحمد رضا حميدان: 26 عاماً، مصوّر وناشط إعلامي حاصل على أكثر من 150 جائزة دولية في التصوير الفوتوغرافي، اعتقل في 29 ديسمبر 2012 بتهمة الهجوم على مركز شرطة سترة بقنابل المولوتوف. وتعرّض حميدان للتّعذيب الشّديد ومُنِع من الاتصال بمحاميه، ورفضت المحكمة إفادة حميدان بتعرّضه للتّعذيب، وطلب فتح تحقيق وتمّ الحكم عليه لمُدّة عشر سنوات في تهم كيدية.

الصّحفيّة نزيهة سعيد: تعرّضت للتّعذيب والإهانة على يد الضّابطة سارة الموسى في مايو 2011 بسبب الإبلاغ عن أحداث الربيع العربي في البحرين لوسائل الإعلام، حيث شاهدت نزيهة شرطياً يضع فوّهة البندقية على رأس رجل ستيّني مات على الفور بعد أن تفجّر رأسه بطلقة. تمّ توثيق التّعذيب الّذي تعرّضت له نزيهة سعيد من قبل الكثير من الجهات بما فيها الأمم المتحدة. القضاء الغير مستقل في البحرين برأ الجلّادين في عام 2013، في عام 2015 وبمناسبة الاحتفال باليوم الدّولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحقّ الصّحفيين، أعادت «مراسلون بلا حدود» تسمية الشّارع الباريسي الّذي تقع فيه سفارة البحرين بشارع «نزيهة سعيد».

وفي يونيو 2016، رفضت وزارة الإعلام البحرينية تجديد الاعتماد لمراسلة فرنسا 24 و راديو مونتي كارلو دولية ل نزيهة بعد 12 عاماً من حصولها على الاعتماد. وفي يوليو 2016 وجّهت النيابة العامّة لنزيهة سعيد تزمة مزاوله عمل كمراسله دون ترخيص، وفي 25 مايو 2017 حكمت المحكمة عليها بغرامة قدرها 1000 دينار، وفي 4 يونيو 2018 رفضت محكمة الاستئناف البحرينية طلب استئناف الحكم الذي تقدّمت به نزيهة.

إستخدام إسقاط الجنسيّة كسلاح ضدّ الصحفيين



تلجأ السّطات البحرينيّة - إضافةً للتّعذيب وسياسة الإفلات من العقاب - إلى استخدام القضاء والمحاكم كسلاح ضدّ الصحفيين وتكميم أفواه، منذ عام 2011 تم اطلاق احكام اسقاط الجنسية كإجراء تعسفي طال ما لا يقل عن سبعة صحفيين عقاباً لهم على عملهم الإعلامى. تستخدم السلطات البحرينية إسقاط الجنسية كأداة عقاب مروعة لإسكات الصحفيين والنشطاء الذين ينتقدون او يعارضون الحكم في البحرين.

منذ عام 2011 تم تجريد سبعة صحفيين من جنسيتهم البحرينية ثلاثة منهم مازالوا يقبعون في وراء القضبان بينما يعيش الأربعة الآخرون في المنفى.

المصور أحمد الموسوي: تم اعتقاله عام 2014 وصدر ضده حكم بالسجن عشر سنوات مع تجريدة من جنسيته البحرينية بتهمة تصوير مظاهرات مناهضة للحكومة.

الصحفي محمود الجزيري: صحفي في جريدة الوسط التي أغلقتها السلطات في عام 2017، أصدر القضاء البحريني حكم ضده بالسجن لمدة 15 عام مع سحب الجنسية في 30 أكتوبر 2017 بتهمة الانتماء الى خلية إرهابية، الجزيري ابلغ القضاة في المحاكم انه تعرض للتعذيب اثناء الاستجواب ولم يتم فتح تحقيق في الشكوى .

المدوّن علي المعراج: أصدر القضاء البحريني حكم ضده بالسجن مدى الحياة عام مع سحب الجنسية في 30 أكتوبر 2017 بتهمة الانتماء الى خلية إرهابية، المعراج ابلغ القضاة في المحاكم انه تعرض للتعذيب اثناء الاستجواب ولم يتم فتح تحقيق في الشكوى . لم تكن هذه المرة الاولى التي يعتقل فيها المعراج فقد سبق ان وجهة له تهمة «إهانة الملك» وقضى على اثرها سنتين و ثلاثة شهور في السجن.

علي عبد الإمام: «مؤسس الموقع الالكتروني بحرين أون لاين» صدر بحقه حكم 15 سنة غيابي مع اسقاط الجنسية بداية المحاكمة كانت في القضاء العسكري وبعد التحقيقات التي أجرتها لجنة تقصي الحقائق تم إعادة المحاكمة في القضاء المدني غير انه تم اصدار نفس الاحكام ، علي عبد الامام استطاع الخروج من الهرب من البحرين وهو الان لاجئ سياسي في لندن غير انه السلطات البحرينية أعلنت انه مطلوب من الانتربول الدولي.

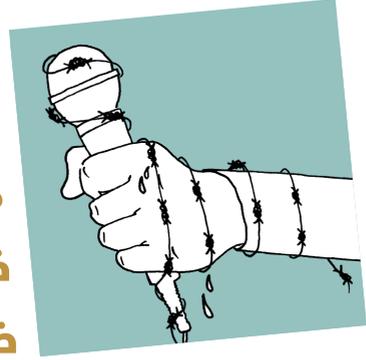
علي الديري: «مؤسس جريدة مرآة البحرين» تم إسقاط جنسيته بأمر من وزير الداخلية في 31 يناير 2015 حسب الصلاحيات التي منحها ملك البحرين للتقديرات وزير الداخلية بحقه في اسقاط الجنسية عن المواطنين دون حتى إذن من القضاء فأصبح بإمكان وزير الداخلية تجريد المواطنين من جنسياتهم لمجرد الاشتباه بأنه معارض للحكم.

عباس بوصفوان: صحفي واعلامي يكتب في عدد من الصحف ومذيع برامج في عدد من التلفزيونات « تم إسقاط جنسيته بأمر من وزير الداخلية في 31 يناير 2015 حسب الصلاحيات التي منحها ملك البحرين للتقديرات وزير الداخلية بحقه في اسقاط الجنسية عن المواطنين دون حتى إذن من القضاء فأصبح بإمكان وزير الداخلية تجريد المواطنين من جنسياتهم لمجرد الاشتباه بأنه معارض للحكم.

حسين يوسف: مدون ومتحدث اعلامي في عدد من التلفزيونات تم إسقاط جنسيته بأمر من وزير الداخلية في 31 يناير 2015 حسب الصلاحيات التي منحها ملك البحرين للتقديرات وزير الداخلية بحقه في اسقاط الجنسية عن المواطنين دون حتى إذن من القضاء فأصبح بإمكان وزير الداخلية تجريد المواطنين من جنسياتهم لمجرد الاشتباه بأنه معارض للحكم .

حسن قمير: مصور صحفي تم اعتقاله في يونيو 2018 بعد 6 أعوام من المطاردة بسبب عمله الإعلامي حسن كان قد صرد بحقه احكام غيابية تجاوز مجموع احكامها 100 عام إضافة الى إسقاط جنسيته.

دور جهاز الأمن الوطني في الجرائم المرتكبة ضدّ الصحفيين



جزء من الأعمال القذرة لهذا الجهاز كانت الاغتصاب كما حدث للناشطة الحقوقية ابتسام الصائغ حيث تلقت اتصال من جهاز الأمن الوطني في 25 مايو 2017 للحضور في اليوم التالي وعند وصولها عصبت عيناها واثناء التحقيق تعرضت للاعتداء الجنسي وللضرب واجبرت على الوقوف معظم فترة التحقيق وقد أطلق سراحها بعد أن تلقت تهديد بتجميد نشاطها الحقوقي أو العودة لجهاز الأمن الوطني مرة أخرى وبعد شهر أعاد جهاز الأمن الوطني القبض عليها وتم تعذيبها وتم توجيه تهم لها تتعلق بالإرهاب وتم احتجازها في سجن النساء ستة أشهر على ذمة التحقيق وتم اطلاق سراحها في ما بعد ولكن مازالت تواجه محاكمة تحت قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية.

أيضاً المحامي إبراهيم سرحان تم التحقيق مع عام 2017 في مبنى «المجمع الأمني بالمحرق» التابع لجهاز الأمن الوطني وتعرض للضرب هناك والتهديد بالاعتداء الجنسي ضده والتهديد بالقتل بسبب قيامه بالتصريح الى تلفزيون «الميادين» الجدير بالذكر أن إبراهيم سرحان هو مستشار قانوني في مركز البحرين لحقوق الإنسان . كما تعرض الناشط الالكتروني يوسف الجمري للتهديد بالاغتصاب أثناء التحقيق معه في جهاز الامن الوطني « المجمع الأمني بالمحرق» في أغسطس 2017 وقام الجمري لاحقاً ببث تسجيل مصور على حسابه في «تويتر» كشف عن تلقيه اتصال من احد أفراد جهاز الأمن

الوطني سييء الصيت للحضور مساء يوم الخميس 3 أغسطس 2017 « للمجمع الأمني بالمحرق» وقال أنه تلقى تهديد في حال عدم الحضور ب « تكسير أبواب منزله» في التسجيل المرئي الذي بثه الجمري خاطب ملك البحرين وطالبه بالحماية وتحميل مسؤولية سلامته وسلامة أفراد أسرته لجهاز الامن الوطني.

سحب تراخيص مراسلي الوكالات الأجنبية واسهدافهم



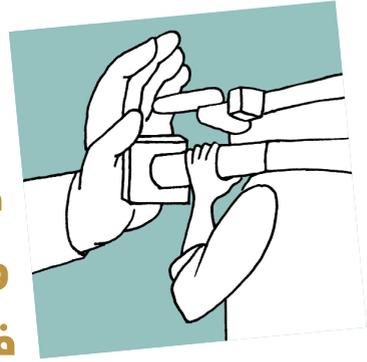
السلطات البحرينية رفضت تجديد رخصة الصحفية نزيهة سعيد مراسلة راديو مونت كارلو و فرانس 24، ايضاً واجه محمد الشيخ مراسل وكالة الأنباء الفرنسية « أ. ف. ب» الاعتقال لمدة يوم واحد ، وواجه المصور لوكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي استهداف من قبل قوات عسكرية اثناء تغطيته الاحتجاجات فقد تم تصويب طلقات الغاز المسيل للدموع عليه بشكل مباشر اكثر من مره واصابته واحده منها في ظهره.

فرضت السلطات البحرينية حظر على الصحفيين ومنعتهم من الكتابة او الحديث او التصريح حول الحرب ضد اليمن وتم بالفعل محاكمة الناشط الحقوقي نبيل رجب وهو الان يواجه السجن بحكم خمسة أعوام لإدانته بتهمة نشر تغريدات تنتقد الحرب في اليمن وتجدد الإشارة أن رجب يقضي بالفعل حكماً بالسجن عامين على صلة بتصريحات إعلامية سابقة،، وأيضا منعت السلطات البحرينية عبر بيان رسمي وسائل الاعلام من إبداء أي آراء علنية تخالف التوجه الرسمي البحريني في الأزمة الخليجية مع قطر وفرضت السلطات أوامر صنعت مزيد من التضييق في ما يخص حرية الرأي والتعبير وتم بالفعل اعتقال اشخاص عبروا عن آرائهم وتعاطفهم مع قطر مثل اعتقال المعلق الرياضي بتلفزيون « الكأس» الكابتن حمود سلطان، حارس مرمى المنتخب البحريني السابق.

اتخذت وزارة الثقافة والاعلام في البحرين قراراً بتجميد نشاط مكتب قناة الجزيرة الفضائية القطرية في البحرين وقالت وكالة انباء البحرين الرسمية أن قرار التجميد مؤقت غير انه استمر هذا القرار منذ صدوره عام 2010 حتى كتابة هذا التقرير.

أغلقت السلطات البحرينية قناة العرب الإخبارية بعد أقل من 24 ساعة من بدأ بث القناة في 1 فبراير 2015 وصدر أمر بتسريح جميع الموظفين بصورة مباشرة في تاريخ 6 فبراير 2015، قناة العرب كانت قناة إخبارية مقرها البحرين ومملوكة للأمير الوليد بن طلال ورئيس تحريرها الإعلامي جمال خاشقجي .

قانون الصحافة في البحرين واستخدام السلطة للقوانين في تكميم الأفواه



التحريض على الكراهية: هي تهمة وأداة استخدمتها السلطات البحريني مراراً وتكراراً لتكميم الأفواه.

المادة 172 من قانون العقوبات البحريني: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالغرامة التي لا تتجاوز 200 دينار أو بهاتين العقوبتين من حرض بطريقة من طرق العلانية على بغض طائفة من الناس أو على الازدراء بها اذا كان من شأن التحريض اضطراب السلم العام.

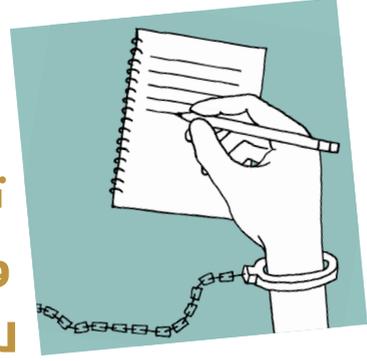
فقهاء القانون أشاروا الى نص «اضطراب السلم الأهلي» وأنها نص فضفاض يسمح للسلطة باستخدام هذا القانون ضد من تريد كما حدث للحقوقي البارز نبيل رجب وكما استخدمت هذا النص في توجيه تهمة التحريض على الكراهية أو الازدراء بشخصية معتبرة عند فئة من الناس ضد عشرات من رجال الدين والمنشدين ففي هذا العام تم استدعاء الشيخ هاني البنا، الشيخ ياسين الجمري، الشيخ محمد الرياش، الشيخ ماجد السهلاوي، السيد كامل الهاشمي وتم اطلاق سراحهم في وقت لاحق ، وقد تم احتجاز 12 شخصاً يوم بتهمة المشاركة في مناسبة دينية وهم: حسين العالي، علي العالي، عبد الواحد جعفر، السيد ضياء سيد علي، سيد حيدر سيد إبراهيم، خليل إبراهيم العسوامي، ايمن الوادي، رائد العم، علاء الناصر، محمد الحمد، رضا محمد تقوي، عبد علي أوال.

كما استخدم هذا القانون الفضيضة في استدعاء للتحقيق لعدد من المنشدين في المناسبات الدينية وهم: علي حمادي، مهدي سهون، علي حمادة، السيد حسين المالكي تم اطلاق سراحهم في وقت لاحق وتم اعتقال المنشدين التالية أسمائهم: سيد محمود الوادي، السيد حسين الموسوي، عبد الله صباح.

قانون الصحافة البحريني يعتبر انتقاد ملك البلاد جريمة تحت مسمى «إهانة الملك» وفي عام 2014 المشرع البحريني تشدد في رفع عقوبة هذه التهمة لتصل الى السجن لغاية سبع سنوات. كما سمح قانون الصحافة لوزارة الإعلام حجب المواقع الالكترونية بقرار إداري، ورفض دخول الصحفيين الأجانب وترحيلهم بسبب محاولتهم تغطية الاضطرابات في البلاد.

وفي انتهاك خطير جداً السلطات البحرينية أوقفت صحيفة الوسط عن الصدور دون حكم من القضاء ودون حتى شكوى من النيابة العامة بل فقط قرار من وزير الإعلام وبررت وكالة أنباء البحرين أسباب قرار الاغلاق التعسفي « إهانة الصحيفة لدولة عربية شقيقة» في إشارة محتملة الى مقال حول الاحتجاجات في المغرب ، لان الصحيفة تم تصفيتيها وتم تسريح جميع موظفيها ، لم تكن هذه المرة الأولى التي تتعسف السلطات البحرينية في قرار وقف اصدار الصحيفة فقد سبق أن استلمت الصحيفة قرار يفيد بوقف صدور في شهر أغسطس عام 2015 قبل ان يسمح لها بالإصدار من جديد. وايضاً أوقفت صحيفة الوسط عن الصدور أثناء الاحتجاجات عام 2011 واعتقل رئيس تحريرها منصور الجمري وحكم عليه بدع غرامة.

تصنيف بعض الدول والمنظمات الدوليّة للبحرين في حريّة الصحافة



تقرير مراسلون بلا حدود الدولي لعام 2017 قال إن البحرين تزج بالصحفيين في السجن مع إبقائهم خلف القضبان لمدد طويلة الى حد مفرط وذكر التقرير في البحرين تدفع الأصوات المعارضة أو الحرة ثمناً باهضاً لانتقاد السلطة عبر تويتر أو من خلال مقابلات صحفية، وأصبحت الرقابة بكل بساطة سلاحاً يشهر أمام أي محتوى صحفي أو منبر اعلامي وسط اعتقالات وانتهاكات في أوساط الصحفيين والمحتجزين منهم قد يواجهون أحكاماً تصل عقوبتها مدى الحياة. وذكر التقرير أن البحرين تستخدم الإرهاب ذريعة لاحتجاز الصحفيين الذين نشروا معلومات لا تريد السلطة أن تنشر وأشارت الى حالتها المصور احمد الموسوي الذي يقضي عقوبة السجن 10 سنوات بسبب تغطيته للاحتجاجات المعارضة. وصنفت مراسلون بلا حدود البحرين أنها في قاع ترتيب القائمة السوداء في حرية الصحافة حيث تحتل المرتبة 166 لعام 2018.

منظمة «فريدوم هاوس» صنفت البحرين في مؤشر حرية الصحافة السنوي في الترتيب 186 عالمياً واستمر تصنيفها ضمن الدول «غير الحرة» في مؤشر حرية الصحافة للعام 2017 وجاءت البحرين في الترتيب الأخير خليجياً وفي الترتيب 16 عربياً ، وحصلت على 87 من 100 نقطة. بحسب مؤشر حرية الصحافة التي تعتمده «فريدوم هاوس» فإن (ارتفاع النقاط= حرية أقل).

هيومن رايتس واتش وجهت انتقادات لاذعه في عشرات البيانات التي اطلقتها ضد حرية التعبير وحرية الصحافة في البحرين وفي واحدة منها قالت «سارة ليا ويتسن» مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس واتش « لا شيء مما نشره نبيل رجب عن حقوق الإنسان في البحرين أو الأزمة الإنسانية في اليمن يبرر قضاءه دقيقه واحدة وراء القضبان. هذه « التهم بطبيعتها تنتهك حقوقه الأساسية، ولم يكن يجب أن يحاكم في المقام الأول».

منظمة العفو الدولية قالت في تقريرها لعام 2018 شنت الحكومة حملة واسعة النطاق للقضاء على جميع أشكال المعارضة، عن طريق قمع الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنتقدي الحكومة. واتسمت الحملة بأوامر منع من السفر وعمليات قبض وتحقيق واحتجاز تعسفي لعدد من المدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن حل «جمعية العمل الوطني الديمقراطي» («وعد»)، وهي جماعة معارضة، وإغلاق صحيفة «الوسط»، واستمرار سجن بعض زعماء المعارضة. وحُكم على عشرات الأشخاص بالسجن لمدد طويلة إثر محاكمات جائرة. وسحبت السلطات الجنسية البحرينية من 150 شخصاً، على الأقل، وأصبح أغلبهم بلا جنسية. وقُوبلت مظاهرات واسعة باستخدام القوة المفرطة، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وطفل، وإصابة مئات آخرين. واستؤنف تنفيذ أحكام الإعدام بعد توقف دام حوالي سبع سنوات. على مدار العام، ظلت حرية التعبير تخضع لقيود مشددة. وقبضت السلطات على عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين ورجال الدين الشيعة، ممن أعربوا عن انتقادات لسياسات الحكومة أو انتقدوا المملكة العربية السعودية أو التحالف الذي تقوده في اليمن، واحتجزتهم وأخضعتهم للتحقيق وقدمتهم للمحاكمة. وأعلنت الحكومة أنه لن يكون من المسموح به قانوناً

إبداء التعاطف مع قطر، وذلك عقب قطع العلاقات معها في يونيو/ حزيران، وقُبض على أحد المحامين واحتُجز لهذا السبب. وظل رهن الاحتجاز في عداد سجناء الرأي عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء المعارضة الذين قُبض عليهم بشكل تعسفي خلال السنوات السابقة بسبب معارضتهم السلمية.

تقرير الخارجية الامريكية السنوي عن حالة حقوق الانسان للعام 2017 حول البحرين في ما يخص حرية الصحافة ذكر أنه هنالك قيود مفروضة على حرية التعبير بما في ذلك الصحافة عبر الانترنت تقييد الفعاليات الأكاديمية والثقافية.

تقرير الخارجية البريطانية ذكر إن البحرين شهدت انتهاكات عدة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية خلال سنة 2017 رغم الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة الى حكومة البحرين بدوافع الإصلاح، وفي ما يتعلق بالانتهاكات ضد الصحافة وحرية التعبير قالت في التقرير ما سمي بالمخاوف الجادة بشأن حقوق الإنسان في البحرين وأنها أثارت الحالات المثيرة للقلق مباشرة مع حكومة البحرين، بما في ذلك الحكم بالسجن لمدة عامين على الحقوقي البارز نبيل رجب بتهمة نشر أخبار كاذبة، وإجراءات قانونية مستمرة ضده وتعليق صحيفة الوسط، وطالب التقرير بضمان حماية حرية الرأي والتعبير بشكل كامل لجميع مواطنيها.

هذا وتقع البحرين في المرتبة 164 (من أصل 180 دولة) على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة، الذي نشرته مراسلون بلا حدود في عام 2017.

الخاتمة

وفي الختام، فإنّ حرية الصحافة والتعبير وتبادل المعلومات هي حق أساسي من حقوق الإنسان، لذلك فقد اشتملت معظم المواثيق والاتفاقيات الدولية على هذه الحقوق، وأكد عليها الدستور البحريني ولا يجوز ان تكون هناك قوانين تقيد هذه الحريات ان ما حدث من هامش في حرية التعبير بعد التوقيع على ميثاق العمل الوطني في البحرين كان تجربة متميزة غير أن السلطات تراجعت عنها حتى باتت البحرين اليوم منطقة سوداء وخطيرة للصحفيين والعمل الاعلامي، ولا يوجد قضاء عادل ينصف المؤسسات الإعلامية او الصحفيين. وستبقى حرية الصحافة والتعبير معتقله في البحرين في ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية لمحاسبة الجلادين والمعتدين.

التوصيات

سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان تطالب السلطات البحرينية احترام حقوق الانسان ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، واحترام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري.

تطالب سلام السلطات البحرينية التراجع عن القيود التي فرضتها من غلق لمؤسسات إعلامية مثل صحيفة الوسط والسماح للمراسلين بتسجيل اعتماد لدى وكالات الانباء الدولية دون قيود ورفع الحظر عن المواقع الالكترونية المحجوبة والسماح للمراسلين الدخول للبلاد. تطالب سلام بإعادة صياغة قوانين الصحافة وحرية الرأي والتعبير بما يتماشى مع القوانين الدولية.

تطالب سلام السلطات البحرينية السماح للمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء بزيارة البحرين.

يمكنكم متابعة أخبار منظمة «سلام» للديمقراطية وحقوق الإنسان
من خلال المواقع التالية:

بالعربية: @ SalamDHR_AR 

بالإنجليزية: @SALAM_DH

بالفرنسية: @ SalamDHR_FR

بالألمانية: @ Salam_GERMANY

salam_dhr 

SALAMDHR1 

SALAM DHRS 

<http://www.salam-dhr.org> 

info@salam-dhr.org 